Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ويقابل هذا الخطأ من الطرف الآخر تعميم العوامل على حسب مدلولاتها اللفظية ، كتعميم حكم الرفع وتأويله بتأويل المعنى المفهوم من لفظ الارتفاع ، أو تعميم معانى الجزم والكسر على هذا المثال ، ثم ضبط مفعول العامل فى مواضعه المختلفة على هذا القياس .

وإنما يتوسط الرأى الصواب بين هذين الطرفين ، فلا جدال فى دلالة العامل على معنى متصل بما تفيده الكلمة فى موقعها ، وليست الحركات جزافاً بغير دلالة غير دلالة الشيوع والتوتر ، لأن ذلك واضح فى الحالات التى يتفق فيها موقع الكلمة ويختلف المعنى ، وأظهر ما يكون ذلك فى حكم جواب الطلب أو الشرط مع اتفاق أوضاع الجملة فى تركيب أفعالها .

فالجزم لازم فى الجواب إذا فهم منه الجزاء ، ولكنه لا يلزم إذا وضح للفعل معنى آخر غير جزاء الشرط أو جزاء الطلب .

وفى القرآن الكريم أمثلة للمواضع التى يرفع فيها الفعل فى أمثال هذه الحالات : كقوله : « فهب لى من لدنك ولياً يرثنى » وقوله « فذرهم فى طغيانهم يعمهون » وقوله : « فاضرب لهم طريقاً فى البحر يبساً لا تخاف دركاً ولا تخشى » .

فليست « يرثنى » فى الآية الأولى جزاء متعلقاً بهبة الولى ، ولكنها صفة للولى الموهوب للطالب أو الموهوب لغيره .

وليست « يعمهون » جواباً للأمر بالترك ، ولكنها حال يؤدى معناه أن يقال « عمهين » .